

1. مكانة المرأة داخل المجتمعات:

تمهيد :

إن عمل المرأة ظاهرة أحدث تغيرات على مستوى الموازين الاجتماعية فهو يضيف أعباء ومسؤوليات جديدة ،ألقيت في أغلب الأحيان على عاتق المرأة ، وتجسدت في وظيفتها الثانوية التي أفرزت دوافع متباينة قبولت بالرفض من قبل الثقافة المجتمعية،بحجة عدم توفيقها بين وظيفتها بالأخص على تنشئتها لأطفالها.

1. لمحة تاريخية عن خروج المرأة للعمل:

إذا نظرنا إلى تاريخ عمل المرأة، فإننا نجد دوما إلى جانب الرجل في كل النشاطات الاقتصادية بشكل أو بآخر على مختلف الأزمنة والعصور، فإلى جانب عملها المنزلي، تقوم بنشاطات أخرى كجني الثمار وتربية المواشي إلى جانب الحرف اليدوية الأخرى وهناك أدلة أخرى على أن المرأة أول من اكتشفت الزراعة، وعلى أنها أول عامل وراعي عرفه التاريخ، وبينت ذلك الباحثة الألمانية "ماريان ويبير" خلال تطرقها لدور المرأة في أول أشكال التنظيمات الاقتصادية⁽¹⁾.

كما لعبت الثورة الصناعية دورات كبيرا في تطور المجتمع وانفتاحه وإحداث تغيرات أدت إلى نهوض المرأة، كما كان لظهور الرأسمالية الصناعية آثار كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية، ففي الطبقات العليا زادت الثورة الصناعية من وقت فراغ المرأة بينما قاست زوجات الطبقة العاملة كثيرا والضرورة الاقتصادية دعت الحاجة للمرأة في جميع المجالات.

ففي فرنسا ساهمت المرأة في نواحي متعددة ويعود ذلك إلى الحرب العالمية الأولى حيث اشتركت النساء والبنات في كل عمل حتى ينظم الرجل إلى الجيش⁽²⁾، فالمرأة عرفت أنواع القمع والقهر ولكنها فرضت نفسها كمواطنة تتمتع بكامل الحقوق والواجبات، فعمل

1- جدوالي صفية: اتجاهات الفرد الجزائري نحو تولي المرأة للمناصب القيادية في المؤسسة التعليمية، دراسة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2005-2006، ص 47.

2- كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، بيروت لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984، ص 51.

المرأة كانت تتحكم فيه الظروف التي كانت تحيط بالمرأة، وعليه فعمل المرأة عرف عدة مراحل وعدة ظروف حيث استطاعت من خلال هذه الظروف أن تتخطاها وهذا يظهر من خلال زيادة النساء العاملات في العالم، هكذا كان تطور المرأة في العالم⁽¹⁾.
رغم كل الظروف التي واجهت المرأة خاصة فكرة رفضها وعملها إلى جانب الرجل وكذا القيود التقليدية التي تلاحقها لم يحد عن عزمها على العمل.

1- غراز الطاهر: خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال، دراسة لنيل شهادة الماجستير، علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1995، ص 72.

2. مكانة المرأة في المجتمعات القديمة:

أولاً- مكانة المرأة عند اليونان:

كان قداماء اليونان يحرمون المرأة حق التصرف والاختيار فكانت في بيتها رهن إرادة الرجل، وفي منزل زوجها طوع أمره، وكان اليونان لا يسمحون للمرأة بمغادرة البيت، فاقترنت وظيفة المرأة في تحقيق مطالب الزوج وإنجاب الأولاد، وقد سلب القانون اليوناني حقها في الميراث، كما سلبها الحرية والمكانة في كل ما يرجع إلى حقوقها المدنية.

وهذا ولم يتح للمرأة اليونانية فرصة الثقافة والتعليم، فلم تعرف القراءة والكتابة يقول سقراط: "إن الطبيعة لم تهب للمرأة أي استعداد عقلي، ولذلك ليس لها إلا أن تعرف شأن الأمومة وشأن الحضانة، وبعد ذلك يجب أن تعزل عن بقية التصرفات"⁽¹⁾.

كما يصور لنا أحد خطباء اليونان أهم مظاهر دور المرأة، إذ يقول: "إننا نتخذ العامرات للذة، ونتخذ الخليلات للعناية بصحة أجسامنا اليومية، ونتخذ الزوجات ليلدن لنا الأبناء الشرعيين".

ثانياً- مكانة المرأة عند الرومان:

كان رب الأسرة هو رئيسها الديني وحاكمها السياسي ومديرها الاقتصادي، أما المرأة فلم يكن لها شيء إذ لم تكن لها أهلية أو شخصية (وكانت المرأة في التاريخ الروماني القديم) باسم القانون-ناقصة الأهلية في إمضاء العقود أو عمل وصية أو أداء شهادة....⁽²⁾.

وكان الرومان لا يعترفون بالمولود قبل أن يرفعه والده على الأرض عقب ولادته، فإذا كان المولود أنثى تركه يموت جوعاً وعطشاً، أما من بقين أحياء يسكبون الزيت الحار على أبدانهم كما كانوا يربطون الفتيات بالأعمدة ويصبون النار على أبدانهم، كما ينظر إليها على أنها مثار للشهوة، وعلى أنها لا سلطان لها على أنوثتها الحيوانية⁽³⁾.

1- محمد الصالح الصديق: نظام الأسرة في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 100.

2- عبد الرب نواب الدين: عمل المرأة وموقف الإسلام منه، دار الشهاب باتنة، الجزائر، د س، ص 20.

3- حسين عبد الحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 20.

ثالثاً - مكانة المرأة في المجتمع العربي الجاهلي:

كان للمرأة العربية في العصر الجاهلي مكانة لم تكن تتمتع بها عند الرومان، فقد كانت آلهة العرب وأصنامهم تسمى بأسماء الأنثى كالكالات والعزى ومناة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم.

وعرف عن العرب تلقيب نسائهم بلقب الأم المنسوبة إلى ابنها وكان العرب ينادون بعضهم البعض بلفظ الابن منسوباً إلى أمه أو بلفظ الأب منسوب لابنته، مما يدل على ما كان من تقديرهم لدور المرأة وتمجيدهم لعاطفة الأمومة بصفة خاصة. ومن نظر الشعر العربي الجاهلي رأى ذكر المرأة والهيام بها وتمجيدها والتفاخر بسمتها والذود عنها⁽¹⁾.

لكننا رغم ذلك كانت غنيمة مطلوبة للخدمة والاستمتاع نتيجة لطبيعة العرب الذين كانت الحروب شغلهم الشاغل، وفي هذا المجال أورد قوله تعالى: "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (59)"⁽²⁾.

على أن الوأد لم يظهر إلا في قبائل معدودة، ويروي العلماء أن مضر وخزاعة كانوا يدفنون البنات أحياء، وأشدهم في هذا تميم، زعموا خوف الفقر عليهن وطمع غير الأكفاء فيهن⁽³⁾.

رابعاً - مكانة المرأة في المجتمعات الحديثة:

شق النساء طريقهن ومستقبلهن في حق العمل رغم وجود عدة مشاكل تعترض طريقهن، ومع ذلك فقد تغلبن على هذه المشاكل، حيث تعمل على المستوى العالمي 27 امرأة من كل 100 امرأة ويكون النساء ثلث القوة العاملة في العالم، ولكن يختلف عدد النساء

1- حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 20.

2- سورة النحل: الآية 58-59.

3- عبد الرب نواب الدين: مرجع سابق، ص 32.

العاملات من بلد لآخر بحسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ففي دول شرق أوروبا يصل عدد العاملات على وجه العموم إلى أكثر من 40% من القوى العاملة. وفي الاتحاد السوفيتي القديم نص الدستور على تساوي الرجل والمرأة في جميع المجالات⁽¹⁾.

وقد عملت الحرب العالمية الأولى على إسراع دخول المرأة للعمل ولشغل الأماكن الخالية بسبب تجنيد الرجال في الحرب، فقد زادت نسبة النساء العاملات في الإنتاج والأعمال الأخرى وعلى وجه الخصوص في فترة الانقلابات والحروب الأهلية. وفي إنجلترا أدى الانقلاب الصناعي في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر إلى تغيرات جوهرية بالنسبة لعمل المرأة على وجه الخصوص، وكان وراء ذلك اختراع الآلات، هذه الأخيرة أدت إلى التقليل من أهمية القوى البدنية الأمر الذي مهد دخول المرأة في ميدان العمل الصناعي بأعداد هائلة.

وكانت للحرب العالمية الثانية يد في دخول المرأة الألمانية إلى مضمار العمل، فقد طرد هتلر الكثير من النساء من أعمالهن لتخفيف البطالة بين الرجال إلا أنه رد على أعقابهم ذلك أنه اضطر إلى إعادة الكثيرات منهن إلى العمل تحت ضغط برنامج التسليح الذي أدى إلى نقص العمالة⁽²⁾.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب النساء دورا هاما في البناء الاقتصادي وقد ظلت النساء فترة تاريخية طويلة عاملات غير ظاهرات، فالعمل الذي قامت به النساء الأوائل كان شاقا وعلى وجه الخصوص في الجهة الغربية، فلقد كان لأعمالها قيمة كبيرة ولم يعرف معظم الرجال هذه القيمة إلا عندما حاولوا العيش بدونها.

1- حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 101-102.

2- حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 105.

وأثناء الحرب العالمية الأولى أدى ضغط إنتاج الحرب ونقص عمال الصناعة إلى
الضرورة الملحة لعمل المرأة وقيامها بالمسؤوليات التي يقوم بها الرجال لم يحل عام
1920م حتى كان نصف العاملات في صناعة الملابس بصفة خاصة⁽¹⁾.
في أمريكا تعمل الفتاة حتى الزواج وتتجب الطفل الأول وبعد ذلك تتركه وتعود إليه
بعد عدة سنوات عندما يكون طفلها بحاجة إلى الرعاية الكاملة من جانبها⁽²⁾.

1- المرجع نفسه: ص 105.

2- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 23.

١١. عمل المرأة:

1. عوامل خروج المرأة للعمل:

إن خروج المرأة للعمل ضرورة اقتضتها حاجة المجتمعات الحديثة، نظرا لمساهمتها في زيادة دخل الأسرة والمجتمع معا وهذا ما دفعها للخروج.

أ- الدوافع الاقتصادية:

إن خروج المرأة للعمل يزداد بصورة دائمة في معظم المجتمعات، حيث هذه الأخيرة كانت في القديم تشارك في الأعمال الزراعية فقط، ومع التطور الصناعي الذي عرفته المجتمعات، أصبحت تشارك بالعمل في نطاق واسع، وعمل المرأة يساعد على تخفيف حاجاتها إعانة نفسها بنفسها وكذا أولادها وخاصة في حالة الطلاق، اليتيم، العنوسة، العزوبة،... الخ، كما أن هذه الظاهرة كانت مطبقة على الطبقات الدنيا من المجتمع الذي يدعو إلى السماح للنساء بالعمل خارج المنزل بينما تعمل نساء الطبقة الوسطى والغنية، فقط لغرض الاستمتاع والترفيه والارتقاء إلى مكانة أفضل.

ونظرا لهذا الأخير من أهمية كبيرة في تحقيق دخل الأسرة وضمان مستواها المعيشي عن طريق الحاجة إلى دخل المرأة والاعتماد عليه، إضافة إلى تحقيق مكانة اجتماعية أفضل ولا يمكن التقليل من أهمية المادة بالنسبة لخروج المرأة للعمل وخاصة كلما انخفضت طبقتها الاجتماعية وليس العمل من أجل الترف أو التهرب من الأدوار التقليدية داخل الأسرة الثرية⁽¹⁾.

ب- الدوافع النفسية:

يمثل الجانب النفسي للمرأة دافعا قويا للخروج للعمل والذي من خلاله تتحقق كل المقومات الأولية لنمو الذات والشعور بضرورة المساواة ومنه تتأكد إنسانية المرأة ويعتبر العمل عندها استمتاع لتأكد الذات، كثيرا ما يتغلب على باقي الدوافع الأخرى ويتأكد الذات الإنسانية تتخلص المرأة شيئا فشيئا من المكانة الهامشية التي كانت تحتلها بالمقارنة مع

1- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 86-87.

الرجل وعادة ما يتجلى ذلك عند النساء ذوي مستوى تعليمي عالي، بالإضافة إلى شعور المرأة بالوحدة والضغط الشديدين ورغبتها في الاتصال بباقي أفراد المجتمع والتعامل معهم، كما أن حب الظهور والحاجة إلى الانتماء وإثبات الذات والوجود تعتبر من أبرز الدوافع النفسية لدى المرأة والتي تسعى دوماً لتحقيقها، وبالتالي الحصول على التقدير سواء داخل الأسرة أو المجتمع إضافة إلى إشباع حاجاتها من الأمن دون الخوف من المجهول فتفضل الذكر عن الأنثى والتقليل من قيمتها وشأنها معه وإهمال حاجاتها النفسية كل هذه الظروف المؤلمة التي تعيشها المرأة لا تزال تعاني منها زرعت في نفسياتها روح التحدي وتعويضها بالعمل باعتبارها مكسب هام ومطلب مريح خصوصاً من الناحية النفسية للمرأة.

ج- الدوافع الاجتماعية:

الدوافع الاجتماعية مرهونة بالدوافع الاقتصادية التي فرضت على المرأة الخروج للعمل والتي كانت نتيجة التخلي عن بعض العادات والتقاليد، والتي كانت تحكم المجتمع آنذاك فكان خروجها بهدف تغيير المجتمع نظرته نحوها وبالتالي التمسك بالعمل وعدم تركه حتى ولو لم يكن لغرض مادي.

والتغيير السريع الذي حدث في مختلف المجتمعات قد سوى بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية، وبالتالي تحررها الاجتماعي الذي يضمن لها المشاركة الفعلية في مختلف المجالات الاقتصادية السياسية الاجتماعية داخل المجتمع.

والمستوى التعليمي والثقافي للأسرة التي تنتمي إليها المرأة العاملة له دور هام في دفعها للخروج إلى ميادين العمل، وذلك عن طريق التحفيز من طرف عائلتها والمحيط الاجتماعي الذي تنتمي إليه والذي يدفعها إلى محاولة المشاركة كعضو داخل الأسرة⁽¹⁾. حيث أن المستوى التعليمي ومكانة المرأة في المجتمع وفكرة التحرر وتوفر عوامل التحفيز يساعد ويمكن المرأة من الانطلاق في فضاءات العمل وإثبات وجودها وكيانها.

1- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 88.

2. عمل المرأة في المجتمعات الغربية:

مهما قيل إن الأصل في المجتمع كان أمويا، إلا أن الرجل دائما هو صاحب السلطة وقد تجلى ذلك في سلطته على الأسرة خاصة في تقسيم العمل فقد كان الرجل البدائي دائما يختار العمل الذي يناسبه ويترك الباقي على عاتق المرأة، فقد حكم الرجل في الحضارات القديمة في (الهند، اليونان، روما...) وشرع القوانين بنفسه وللمرأة أيضا فقسم العمل بإرضاء نفسه أولا، فحتى بين العبيد فإن النساء يعفون من العمل ولا يعفون من التسديد عليهن ففي خطاب إلى (كوجلمان/1868) أعلن "كارل ماركس" أن التقدم الاجتماعي يمكن أن يقاس بدقة بالوضع الاجتماعي للجنس النسائي.

إن الوضع الاجتماعي للنساء يختلف من مجتمع لآخر عبر التاريخ، ففي أوروبا عام 1604م وقبل الثورة الصناعية بدأت الحرجة النسائية، وارتفع صوت " *Marie degovrnay* " في فرنسا مطالبة المساواة بين الرجل والمرأة لكن لم يكن لمطالبها نصيب من الاهتمام حتى جاء "فيلسوفان فرنسيان" بعد قرن ونصف تقريبا يطالبان بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة حقوقا متنوعة وهما من فلاسفة الثورة " *Halpach, Condorat* " أما في إنجلترا فقد لاقت الحركة النسائية تقدما ملحوظا على يد السيدة " *Mary WolstonGrifi* " حيث ظهرت الثورة الصناعية، وما أحدثته من تغيرات اجتماعية أدت إلى بزوغ بعض الحقوق لها، فاتجهت المرأة الإنجليزية نحو الإصلاحات الاجتماعية لكنها لم تندمج في الوظائف العامة، ثقة الرجل الإنجليزي في قدرة المرأة على العمل خارج المنزل، كما استهجن رؤية المرأة حوله في كل مكان، ولكنها ما لبثت أن دخلت ميدان الطب والميدان السياسي.

أما في ألمانيا ومع بداية الحرب فقد تغير نشاط المرأة الطبيعي والذي هو المنزل والأطفال والكنيسة إلى أعمال كثيرة مطالبة بالمساواة مع الرجل، لكن بظهور النازية انسحبت

المرأة من كل شيء، حيث أن النازية تعتبر خروج المرأة يؤدي إلى قلة الأطفال واستحواذها على مناصب الشغل⁽¹⁾.

أما في روسيا فقد ارتفعت مكانة المرأة في قوت الوثنية، حيث تساوت المرأة والرجل في القانون والعرف واشتركت معه حتى في القتال وبمجيء الثورة الجديدة "ديسمبر 1825" أخذت المرأة نصيبها الكامل من المسؤولية فقامت بما يطلب منها دون أي تساؤل فكانت جاسوسة وقاذفة قنابل.

يمكن أن نفهم أن الحركة النسوية في روسيا لم تكن تهتم بمحاربة الرجل بقدر ما عملت من أجل خطة وبرنامج أوسع من ذلك فقد كان من الطبيعي أيضا أن تقوم هناك مساواة تامة بين الجنسين في الدولة الجديدة.

وبمجيء الثورة البلشفية 1917 التي أقامت المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وهي مساواة سياسية واقتصادية وقانونية وخلقية وأصبح لها الحق أن تعمل مثل الرجل إلا أن المميزات الجديدة جلبت عليها مسؤوليات كتساوي العمل في البيت والمصنع من حيث الروتين والجهود بالنسبة للمرأة.

3. عمل المرأة في المجتمعات العربية:

قامت المرأة العربية منذ القديم بأعمال كثيرة داخل البيت وخارجه بدون أجر، إلا أنه بعد انتشار التعليم دخلت ميدان العمل ومارست أعمالا لم تكن قد مارستها من قبل مثل التمريض والتدريس والخدمات الاجتماعية، وبذلك احتلت مكانة اجتماعية لا تختلف عن مكانة الرجل وقد لعبت دورا هاما في مجال العلم "فالمرأة في الإسلام جلست مجلس العلماء وأجازت تلاميذ وهذه تعتبر بداية انشغالها بالتدريس، ولم يقف اهتمامها بالعمل عند هذا الحد بل شاركت في حروب وقامت بتمريض الجرحى وعنايتهم طبيا"⁽²⁾.

وبما أن المرأة تمثل نصف المجتمع العربي كان لها دور مهم في تحقيق عملية التنمية وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالا فلا بد من أن توفر للمرأة معطيات أساسية

1- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 49-52.

2- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 52-54.

تمكنها من المساهمة الإيجابية في حلقة التنمية وتوجيهها ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي⁽¹⁾.

وفي العالم العربي تكلف المرأة بالعمل الصالح، وبالرغم من ذلك تبلغ القوى العاملة من النساء العربيات في بعض بلدان الخليج حوالي 02% حيث تحرم المرأة العربية من فرص العمل ليحظى بها الرجال الأجانب وتقوم المرأة بما يلي:

- إنجاب الأطفال وتنشئتهم ورعايتهم.
 - القيام بالعمليات الحقلية وتربية الماشية والدواجن وصناعات المنسوجات.
 - القيام بالعملية التسويقية والأنشطة التجارية.
 - المشاركة في الهيئات الحكومية.
- تبدل المرأة الريفية في الدول العربية مجهودا مضاعفا وتعمل ساعات طويلة لتتمكن من القيام بهذه المسؤوليات، ومع هذا لا تتضح فعالية ما تقوم به من إنتاج في تنمية مجتمعها بمجرد عدم حصولها على الأجر في بداية الثمانينيات أفردت بعض الدول العربية مراقبة خاصة للإنعاش الريفي، تستهدف ما يلي:
- تدريب المرأة الريفية على الصناعات والأعمال المنزلية.
 - التوعية الريفية فيما يختص بالأعمال الزراعية.
 - بحث وإتباع كافة الطرق التي تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية⁽²⁾.
- ففي المملكة العربية السعودية طرقت المرأة مجالات عمل عديدة لا تتعارض مع العقيدة وذلك كأعمال الطب البنوك التمريض الإعلام، والخدمة الاجتماعية ومن المنتظر كذلك ان تدخل المرأة السعودية في مجالات أخرى كموظفات حجز في الخطوط الجوية السعودية وموظفات إداريات بالرئاسة العامة برعاية الشباب (بعد إنشاء أقسام ونوادي خاصة بالسيدات).

1- محمد الظاهر السنوسي: المرأة بين القدم والحديث، المكتبة المصرية، 1968، ص 43.

2- حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 109-110.

وقد أقيمت المرأة العربية على مهنة التعليم إقبالا كبيرا، وذلك لانسجام هذه المهنة مع دورها التقليدي كمرية، كما أن التعليم يكاد يكون المجال الوحيد المفتوح أمامها. صحيح إننا نجد فتيات اقتحن ميادين عديدة منها (الطب، الحقوق، الآداب والتكنولوجيا) غير أن أعدادهن ظلت قليلة جدا حتى منتصف القرن العشرين أما في ميدان التعليم فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى أخذت أعداد متزايدة من الإناث يعملن في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، وحتى المنتصف الثاني من القرن العشرين أصبحت المعلمات تشكلن الأكثرية في الهيئة التعليمية وقد كان فكرة بداية اشتغال المرأة في مصر مثلا تقتصر على مهنة التمريض وارتبط ذلك بالطبقة الدنيا للمجتمع فبعد ثورة 1952 أخذت عدة مقاييس اتجاه المرأة وجاء ذلك في النص "16 جانفي 1956"، الحكومة أكدت للمرأة ضرورة التوفيق والانسجام بين دورها في المجتمع ودورها داخل الأسرة⁽¹⁾.

نفس الأمر كان في لبنان حسب القوانين الدستورية (1927/12/07) وقانون (1929/05/08) وقانون (09 نوفمبر، 07 ديسمبر 1943)، (1947/01/21) فالمادة 21 تقول: "أنه يستطيع كل المواطنين اللبنانيين الانتقال إلى مهن وهذا يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة وكذلك الشروط المؤكدة بالقانون"⁽²⁾.

4. عمل المرأة في الجزائر:

أ- مكانة المرأة الجزائرية عبر التاريخ:

لقد كان عمل المرأة في القديم لا يتعدى ممارسة الحرف التقليدية وبعض الأعمال الزراعية وكان أغلبها في مجال العمل الغير مأجور، باعتباره امتدادا لأنشطتها المنزلية، ووظائفها الطبيعية وقد غيرت المرأة مكانتها الاجتماعية وهذا التغير يختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب الثقافة السائدة بين أفرادها، فالمرأة الجزائرية في الماضي كانت مشاركتها في المجتمع سوى إنجاب الأطفال والاعتناء بالمنزل وبعض الحرف التقليدية الزراعية والعمل بدون أجر.

1- علي حسين فهمي: العلاقة بين دور المرأة العربية في تنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة، دار الفكر العربي، 1977، ص 23.

2- باسمه كمال: تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين، بيروت، 1981، ص 67.

وقد تطورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أصبح هناك تزايد نسبة النساء العاملات وبما أن المرأة تمثل نصف المجتمع فإن الجزائر تفتنت إلى أهمية اليد العاملة النسوية حيث هذه الأخيرة شجعت القوانين والتشريعات الجزائرية وأتاحت لها الكثير من الفرص كالتعليم... الخ، وذلك من أجل المشاركة في التنمية الاجتماعية وخروجها إلى العمل، هذا الأخير الذي كان مرفوضا في بدايته من طرف المجتمع وذلك لارتباطه بالعادات والتقاليد، القيم السائدة وبفضل قوة وإرادة المرأة وإصرارها على التحرر من قيود المجتمع أوصلها إلى مناصب ذات إدارات عالية وبنفس الأجر الذي يتقاضاه الرجل.

وقبل الثورة التحريرية كان وضع المرأة لا يختلف كثيرا عن وضع الرجل حيث المجتمع يعاني من الفقر والحرمان والجهل والتخلف لكن هذا لم يمنع من ظهور جمعيات وحركات حاربت الاستعمار ودافعت عن حقوق الفرد الجزائري في الحياة العصرية من التعليم والعمل، الانتخاب، ومنه أصبحت المرأة محل نقاش في مؤتمر طلبة شمال إفريقيا الذي انعقد سنة 1932 الذي أكد وجوب تعليمها من أجل تثقيف فكرها ودفع مشوارها⁽¹⁾.

ومع اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 كانت المرأة على موعد خرجت إلى ميدان الجهاد وراحت تثير الحماس في نفوس المجاهدين وتدفع الفتيات إلى حمل السلاح بنفسها وتقوم بمهنة التمريض والتعليم وحمل المرسلات السرية مثل "لالة فاطمة نسومر" فقد برهنت مرة أخرى على قدرة المرأة على تحمل أعباء القيادة ووضع الخطط العسكرية نظرا لهذه المرأة من شجاعة وعزم وإقدام فقد أعجب بها المؤرخون الأوروبيون كثيرا وقد وصفها المؤرخ الإنجليزي "تيفيل باريور" بأنها شبيهة "جان دارك" التي يعظمها الفرنسيون والإنجليز⁽²⁾.

1- مسلم سعاد هالي: المرأة الجزائرية نضال وعمل، مجلة الشرطة، العدد 34، الجزائر، جويلية 1987، ص 47.

2- عبد الكريم بوصفاف: جهاد المرأة الجزائرية في ولاية سطيف وتضحياتها الكبرى 1954-1962، مطبعة عمار قربي، باتنة، الجزائر، 1977، ص 84.

ب/ مجالات عمل المرأة في الجزائر:

العمل النسائي في الجزائر ذا أهمية كبيرة في إطار بناء المجتمع، النهوض بالنساء في شتى المجالات يجب أن يحقق في ميدان الإنتاج مبدأ المساواة في العمل بين النساء والرجال، كما أن الثورة أعطت للمرأة الدور في المجتمع فقد قمن بتحطيم كل القيود البالية التي كانت ترى أن المرأة غير جديرة بأي عمل يقوم به الرجل، وهكذا التحقت بالرجل في ساحة الوغي ومنه كانت الحرب التحريرية بالنسبة للمرأة ضمانا لتحريرها في المستقبل.

ورغم المشاكل نجد المرأة الجزائرية اليوم تقبل على ميادين العمل المختلفة سواء منها الإدارية التعليمية أو الطبية ومنه لم تكن قضية العمل النسائي موضع دراسات قادرة على إبراز أهميتها ونتائجها على مستوى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على البلاد ويمكن القول بأن العمل النسائي يرتبط في آخر الأمر بحركة العمل العامة التي تمثل هي الأخرى تعبيراً عن إستراتيجية البلاد للتنمية وتستهدف سياسة العمل عنصراً ضرورياً لبناء الاقتصاد، وهذا الأخير إذا كان يعتمد على الزراعة والصناعة فيجب عليه أن يعمل بكلا يديه أُل وهما الرجل والمرأة.

وترتبط مشكلة العمل النسائي ارتباطاً وثيقاً بالعمل الذكري ولو كانت تتوفر على خواص ذات طابع اجتماعي، ونجد للمرأة ماركّة جد ضعيفة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وأن العمل النسائي مخصص حسب فروع العمل والمهمة ولهذا كانت النساء تحتلن مكانة غير ملائمة في إطار العمل وأن الوضع لم يعد خاص الجزائر وحدها بل أنه أصبح منشرا في البلدان النامية.

ولا يزال الوضع الخاص بالمرأة التي ينبغي ترقيةها وذلك بخلق مناصب عمل نسائية وتشجيعها على العمل حيث قدر عدد المناصب في إطار المخطط الرباعي الأول لسنة 2004 بـ 330.000 منصب حيث منحت الأولوية للاستثمارات التقليدية أما المخطط الثاني فقد خصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي تمثل عنصراً طبيعياً وواجباً على المرأة لتنمية البلاد.

غير أنه لا يمكن لهذه المشاركة أن تكون فعلية إلا إذا تم تحرير المرأة من المهام التقليدية لأنه عندما تصبح المرأة حرة اقتصاديا يمكن أن تؤدي دورا جديدا من المجتمع أو العائلة غير أن هذا الشرط لم يكن كافيا للتوفيق بين الأعمال المنزلية والمهنية.

كما توضح التعدادات التي أجريت سنة 1966 و1998 أن عدد النساء العاملات في الجزائر من 109.000 إلى 1.410.000 سنة 1998، فالعدد تضاعف أكثر من 12.9 مرة خلال 32 سنة بمعدل زيادة تجاوز 59%، فالنساء العاملات في الجزائر يمثلن 17% من إجمالي القوة العاملة في التعداد السكاني عام 1998 أما في 2002 فقد وصلت النسبة إلى 19.7% بالنسبة لإجمالي القوة العاملة⁽¹⁾.

5. عوامل التغيير في مكانة المرأة:

إن معظم الباحثين وعلى رأسهم "بيار بورديو" يرى أن الفاعل السياسي من شأنه هز المؤسسات التي تساهم في تأييد تبعيتهن، وحين نقيم التجربة الجزائرية ونحاول تمييز العوامل المساهمة في تغيير مكانة المرأة الجزائرية نجد دعم الدولة لها دستوريا وقانونيا.

نجد المادة 28 من الدستور: "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن ينزع بأي تمييز يعود بسببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي".⁽²⁾ كذلك مسألة حماية المرأة من العنف مكرس في إطار أحكام الدستور خاصة المواد 32-33-34، وكذا في قانون العقوبات، حيث تعاقب المواد من 264 إلى 267 أعمال العنف الإدارية بعقوبات مناسبة⁽³⁾، كذلك إذا تفحصنا قانون الأسرة نجد أنه جاء بعدة تعديلات جاءت كلها لصالح المرأة مثل:

- جعل النيابة العامة طرفا أصليا في دعاوى الأحوال الشخصية.

1- رشيد بوديسة: المرأة والإدماج الاقتصادي، رسالة الأسرة، تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، 2004، ص 24.

2- دستور الجزائر: سنة 1989، ص 12.

3- رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ مناهج بيجين (1955) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، المرجع السابق، ص 10.

- التأكيد على رضائية عقد الزواج، حين جعل رضا الطرفين ركنا أساسيا وجوهريا لانعقاد العقد ورتب البطلان على تخلفه.
- توحيد سن الزواج للذكر والأنثى.
- وضع شروط للتضييق في مجال اللجوء إلى تعدد الزوجات منها: موافقة الزوجة السابقة واللاحقة ولكلاهما الحق في طلب الطلاق.
- حق المرأة في الاشتراط في عقد الزواج ما تشاء كشرط العمل وعدم الزواج ثانية.
- منح الزوجة الحق في التطليق والحق في المطالبة بتطليق عادل.
- توضيح أحكام الخلع وإلزام المطلق في جميع الحالات أن يوفر لودته المحضون ع أمه الحاضنة سكنا ملائما، وإلا فعليه دفع أجرته وبقائهما في بيت الزوجية إلى حين تنفيذ حكم القاضي الخاص بالسكن.
- منح الأم الحق في الحلول محل الأب لإتمام التصرفات الإدارية والمدرسية في حالة غياب الأب⁽¹⁾.

"تجد وزارة الأسرة وقضايا المرأة قد نفذت خمسة مشروعات حول التنقيف المدني، بينما نفذت وزارة التشغيل والتضامن الوطني أربعة مشروعات تهدف الى التنمية المؤسسية، وتناولت أربعة أحزاب مشروعات متصلة بتنمية القدرة على التأثير في السياسة"⁽²⁾، بالإضافة إلى ذلك هناك اتفاقيات وتشريعات ساهمت في ترقية المرأة وسهلت لاحتلالها مناصب مسؤولية في البلاد، وفتحت المجال أمام النشاط النسوي حيث يمكن إحصاء 23 جمعية وطنية تعنى بالمرأة و 8 جمعيات تعنى بحقوق المرأة الى جانب عشرات الجمعيات التي تنشط في مجالات أخرى، نجدها كذلك عمدت إلى تأنيث سلك الأمن بعدما كان ذكوريا بدرجة كبيرة وقامت الدولة الجزائرية من جهة أخرى بإقامة الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة

1- السيد الوالي عبد المالك بوضياف: المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة، مجلة الأمير ع القادر للعلوم الإنسانية، العدد 26، دار الهدى والتوزيع، الجزائر، سبتمبر 2008، ص 27.

2- فاديا كيوان: تقرير إقليمي في الدراسات المسيحية للمشروعات الموجهة للمرأة في مجال السياسة، ط1، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2007، ص44.

وقضايا المرأة، كذلك الجزائر من الدول التي تشجع المرأة سياسيا وتحاول ترقية حقوقها السياسية وتوسيعها.

6. مظاهر تحرر المرأة الجزائرية:

ارتفعت نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل: التعليم والتربية 49.29%، الصحة 54%، في مجال التخصصية و73% في الصيدلية القضاء 30.75% سنة 2000، ومن جهة أخرى سجل إقبال كبير للنساء على طلب القروض المصغرة لإنشاء شركات خاصة ونسبة هذه الطلبات تتزايد من سنة لأخرى، فقد كانت 19.99% سنة 1999 ثم 26.59% سنة 2001 وأخيرا 33% سنة 2002⁽¹⁾.

ترشحت امرأة في عام 2002 وفازت منهن 27 امرأة بعضوية المجلس الشعبي الوطني وهناك وزيرة في الحكومة الجزائرية منذ عام 1962، وفي عام 2006 كان هناك 4 حقائب وزارية تتولاها نساء، كذلك هناك امرأتان ترأسان أحزابا سياسية وامرأة ترشحت للانتخابات الرئاسية الأخيرة وهي رئيسة حزب العمل، وقد حصلت على أكثر من مليون صوت، وقد تبنى رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة سياسة إصلاح وتجديد وتحديث كان لها أثر على مكتسبات المرأة في المجال السياسي في العقد الأخير، بينما كانت مشاركة المرأة في المجال السياسي رمزية وضعيفة منذ عام 1962.

أما في مجلس النواب 2002-2007 فإن عدد النواب من النساء هو 24 امرأة من أصل 389 أي ما يعادل 6.42%⁽²⁾، بالنسبة للإطارات السياسية الجهوية والدولية، انفتحت على العالم بواسطة وسائل الاعلام، خاصة بواسطة حرية الوصول للإنترنت، السفر، الملتقيات الدولية تشجيعا من قبل السلطات وتعزيزا من قبل المواطنين والمواطنات⁽³⁾، وعندما

1- رد على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ مناهج بيجين (1955) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، المرجع السابق، ص 12.

2- فاديا كيوان: المرجع السابق، 06.

3- Siham Najar et Mohamed Kerrou : recherche action sur la participation politique des femmes au niveau local en Tunisie, le renforcement des capacités des femmes en matière de leadership et de participation à la vie politique et à la prise de décision en Tunisie, un-instraw, cawtar, Tunisie, 2009, p 41.

نتتبع العلامات المضيئة في تاريخ المرأة الجزائرية نجد من أهم المحطات البارزة في ذلك هي كالتالي:

- سنة 1964: أول حركة نسائية.
- سنة 1946: حصلت المرأة على حق التصويت والترشيح ونجحت دخول البرلمان.

- سنة 1972: أول مجلة تعنى بالمرأة في الجزائر تحت اسم الجزائرية.

- سنة 1984: أول وزيرة في الجزائر (وزارة التنمية الاجتماعية).

- سنة 1997: أول امرأة تترشح للرئاسة.

- سنة 1999: أول سيدة في القضاء وأول سيدة في منصب والي.

- سنة 2004: عميد للشرطة في الجزائر.

III. النصوص التشريعية لعمل المرأة:

1. النصوص التشريعية الدولية:

منذ بداية القرن العشرين عقدت عدة مؤتمرات لبحث حال المرأة من مختلف الجوانب، وأول ما نصت عليه الإعلانات العالمية والمواثيق الدولية إعلانها لحقوق الإنسان الأساسية الواجب مراعاتها في المجتمع الدولي.

وهذا ما أكدته الفقر "ح" من المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة عندما نصت على أنها ستعمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمجتمع بلا ممييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا فرق بين الرجال والنساء ومراعاة لتلك الحقوق فعلا⁽¹⁾.

وقد أقرت هيئة العمل الدولية اتفاقية حماية الأمومة المقررة في عام 1919 وهي تتضمن المبادئ الآتية:

- للمرأة الحامل الحق أن تترك عملها بمدة تسبق الولادة بستة أسابيع من الوضع.

1- علي حسين فهمي: مرجع سابق، ص 120.

- ولها أن تحصل على تعويض كافي لمعيشتها ومعيشة ولدها في شروط صحية كافية ومناسبة.

- وهي أيضا يجب أن تتمتع بعد عودتها إلى العمل بحق استراحة ساعة كاملة أو أكثر حتى يتسنى لها إرضاع ولدها.

وفي عام 1935 دعت عصبة الحكومات المختلفة إلى دراسة موضوع المساواة بين الجنسين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 تأسست هيئة الأمم المتحدة ونصت في ميثاقها على المساواة بين الجنسين إضافة إلى ذلك دونت الحقوق الأساسية للإنسان بوثيقة الإعلان العام لحقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 ومن بين تلك الحقوق:

الحق في العمل: وهذا ما أكدته بشكل واضح وصريح دون التمييز بين الرجل والمرأة كما نجد أن المادة 23 من الإعلان العالمي قررت أن لكل شخص الحق في العمل وله الحرية اختياره بشروط عادلة ومرضية، كما أن له الحق في الحماية من البطالة⁽¹⁾. والمرأة معنية كذلك بهذه المادة وبالتالي لها الحق في العمل، خدمات اجتماعية، تأمينات اجتماعية، والحق في التغيب، وهذا ما تبينه الاتفاقية التالية "اتفاقية رقم 103 التي تعطي ضمانات أكبر للمرأة العاملة أثناء إجازة الوضع وأثناء الحمل"⁽²⁾.

1- محمد أحمد بيومي، محمد محمود مهدي: دراسات في التشريعات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 120.

2- المرجع نفسه: ص 124.

2. النصوص التشريعية في الجزائر:

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل في الجزائر أدى إلى انعقاد مؤتمرات كثيرة تنص على توفير الحماية والتأكيد على الضمانات الممنوحة لهن والنصوص الرسمية اعترفت بمكانتها في العمل ودورها في المجتمع وهذا قبل الاستقلال وأثناء الحرب التحريرية ومن النصوص التي نصت على حقوق المرأة ما يلي:

أ- **مؤتمر الصمام:** انعقد في 1956/08/20 بوادي الصمام حيث منحها حقوقها وقد أعجب بقدرتها لأن المرأة حطمت قيود الذل والمهانة وتحدثت الاستعمار واستطاعت أن تقف مع الرجل جنبا إلى جنب لتحقيق الاستقلال.

ب- **ميثاق طرابلس ليبيا:** كان في جوان 1962 في إعلان الاستقلال حيث جاء فيه أن الحواجز التي تعيق تطور المرأة الجزائرية وتقدمها ينبغي على الحزب الواحد القضاء عليها وإعطائها الحق في التحرر كما نص هذا الميثاق أيضا لن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الاجتماعية المسبقة والاعتقادات الرجعية ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يعمل من تطور المرأة وذلك بواسطة تحويلها مسؤوليات إدارية⁽¹⁾.

ج- **ميثاق الجزائر 1964:** الذي نص على المساواة بين المرأة والرجل يجب أن تكون أمرا واقعا وينبغي للمرأة أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي والاجتماعي والاشتراكية في حقوق الحزب والمنظمات القومية بمسؤوليات فيها، كذلك يجب أن تكون قادرة على وضع طاقتها في خدمة البلاد للمشاركة في النشاط الاقتصادي بحيث تضمن ترقيتها بواسطة العمل⁽²⁾.

د- **الميثاق الوطني 1976:** في هذه الفترة أخذت المرأة مكانتها في المجتمع بعد انتهاء الحرب التحريرية وبعد الاستقلال وسارت بخطوات سريعة لتحقيق أهدافها ومواصلة النضال

1- مصطفى عوفي: الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، قسنطينة، 1994، ص100.

2- مصطفى السباعي: المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، 1978، ص 90.

والمساهمة في البناء والتشييد وما جاء في هذا الميثاق أيضا "ستظهر الثورة دون أهدافها إن تصمم على إدماجها في مسيرتها الملايين من النساء الجزائريات اللواتي يشكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع"، وجاء في المادة 39: "أن النهوض بالمرأة يتبع مبدأ العدالة والمساواة وهو حاجة ضرورية تمثلها جدلية التقدم الديمقراطي وبناء البلاد بناءا منسقا واعتبار المرأة مواطنة كاملة الحقوق".

هـ-دستور الجزائر سنة 1976 و1989: أصبح هذا الأخير يهتم بالمرأة ومساهمتها في الحياة المهنية وأكد على حقوق المرأة وفتح أمامها الكثير من الفرص التي كانت متاحة للرجل في جميع المجالات وهذا ما جاء في المادة 12: "يضمن الدستور الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية في مجال العمل"، ضمن لها القانون الأساسي العام للعامل حقوقها، أما دستور 1989 لم يتكلم عن مشاركة المرأة الجزائرية في العمل، وضمن لها الحق في التعليم والعمل وهذا ما نصت عليه المادة 50: "... الحق في التعليم..." المادة 51: "... لكل المواطنين الحق في العمل..." والتعديل الذي حدث على الدستور الذي ينص على حقوقها والتساوي بين جميع أفراد المجتمع الجزائري⁽¹⁾.

IV. المشاكل التي تواجه المرأة العاملة:

إن إسهام المرأة في شتى قطاعات الإنتاج إلى جانب الرجل عملا تقديما ينطوي على تعبئة كل طاقات المجتمع البشرية وخدماته الإنتاجية في عملية تطويرية لانتقال المجتمع إلى حياة أفضل ومن الطبيعي أن يكون لهذه الظاهرة أثر في تغيير المراكز الاجتماعية للمرأة وأدوارها ووظائفها في المجتمع، وخروج المرأة إلى ميدان العمل خلقت آثار ومشاكل إيجابية وأخرى سلبية، ومن الإيجابيات أنها أصبحت قوة منتجة بإمكانها أن تساهم في عملية البناء الاقتصادي ومساعدتها في زيادة دخل الأسرة والزوج أضف إلى ذلك بمنحها تحقيق الشخصية وإثبات ذاتها والمرأة العاملة قادرة على تحمل المسؤولية ومواجهة كل الصعاب كما أنها قادرة على مساعدة زوجها في تلبية حاجات الأسرة كما أنه يساعدها على شغل وقتها⁽²⁾.

1- الميثاق الوطني الجزائري: 1976، ص 104.

2- عبد المجيد سيد منصور وآخرون: الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 142.

أما الجانب السلبي في الواقع أنه عندما تدخل الفتاة الحياة العملية كثيرا ما تواجه بمعارضة مستترة أو علنية من رؤساء وزملاء، تتزايد هذه المعارضة وعدم الرضا عندما تتزوج وعندما تنجب فتزيد إجازتها سواء كانت للدور البيولوجي أو الاجتماعي، وتضل تكافح لتؤدي الدور المتوقع منها سواء في المنزل أو العمل، وقد يسيء توفيقها في أي منهما على حساب الآخر، والحقيقة أنه لا تستطيع الوفاء بالدورين على نحو كامل إلا من أوتيت قدرة فائقة عصبيا ونفسيا وجسديا وهو ما لا يتوفر للعديد من النساء العاملات الأمر الذي يجعلهن في مأزق صعب وقياسا بالرجل الشرقي الذي عادة ما يرى له دورا واحدا وهو دوره في العمل وتظهر مشكلة أخرى تواجه المرأة في العمل بدرجة أو بأخرى ألا وهي التمييز ضد الموظفات يأخذ هذا التمييز أشكالا متنوعة:

1- التمييز في الاستقطاب للاختيار والتقييم من خلال إعلانات طلب الموظفين التي ينص بعضها على أن الوظيفة للذكور فقط.

2- اعتبار بعض المديرين أن هناك وظائف نسائية وأخرى رجالية عند تعيين الموظفات أو تكليفهن بالوظائف كان يرى البعض أن الموظفات تصلحن أساسا لأعمال السكرتارية وإدارة المكاتب والعلاقات العامة، وإدخال البيانات إلى الحاسب وما إلى ذلك.

3- التمييز ضد الموظفات في فرص التدريب تحت مبررات متعددة، مثل أنهم لن يستمررن في الوظيفة إما لإجازات الحمل أو الوضع أو الإجازات الخاصة، فما فائدة التدريب من لا يستمر في الأداء الوظيفي أو أن بعض برامج التدريب تتم خارج المنظمة أو في مدينة أخرى أو في الخارج، وهو ما لا يناسب الموظفات لا سيما المتزوجات ذوات الالتزامات العائلية.

4- التمييز بين الموظفات في فرص الترقية والتطور الوظيفي، ومن ثم يكون لعدد غير قليل من الموظفات مسار وظيفي قصير في تطوره وتنوعه.

وبالإضافة إلى تلك المشكلات المرتبطة بدور الحياة الاجتماعية والعمر للموظفات، هناك مشكلات أخرى تواجههن أهمها:

1- يرى البعض في المرأة عنصر غير منتج، كما لا يستريح بعض الموظفين سواء بشكل ظاهر أو مستتر لأن يقدموا تقاريرهم للمرأة المديرة، وتتص بعض إعلانات جهة العمل لطلب موظفين صراحة على أن يكون المتقدمون من الذكور⁽¹⁾.

2- وتواجه الموظفات مشاكل متعددة في بيئة العمل سواء كن مرؤوسات أو زميلات أو رئيسات ويؤثر ذلك سلبا بدرجة أو بأخرى على نسيج علاقاتهن في بيئة العمل، ويؤثر على روح الفريق التي يتعين أن تسود، ومن يؤثر على التبعية على معنوياتهن وعلى مستوى إنجازهن وفرص التقدم الوظيفي لهن⁽²⁾.

بالإضافة إلى مشاكل أخرى داخل العمل منها تنافر الرجال من العمل إلى جانب المرأة لأن هناك من يتخذ موقفا معاديا للمرأة العاملة، وذلك يعود إلى عدم وتعاون تفهم للدور الجديد الذي اكتسبته المرأة بعملها خارج المنزل، كما نلاحظ نقصا في التدريب المهني والمهارة للمرأة، أي أن هناك البعض من النساء لا يقمن بتدريب حول عملهن وهذا يؤثر على العملية الإنتاجية وعدم تفاهم المرأة مع زملاؤها ورؤسائها في العمل، أي العلاقة مع الزملاء والرؤساء في العمل بسبب الكثير من المشاكل وخاصة في الاتصال بالرؤساء في التصرفات والتزام حدود العمل، لأن خروج المرأة في هذه القوالب يجعلها عرضة للشائعات فلا شك أن هذه الظواهر تسبب لها متاعب ومشاكل⁽³⁾.

لكن رغم هذه المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة داخل العمل إلا أن خروجها إلى ميدان العمل يعد أمرا ضروريا لأنها بمثابة مورد هام داخل المجتمع والتي يجب أن تساهم في بنائه.

1- أحمد سيد مصطفى: إدارة الموارد البشرية المهارات المعاصرة في غدارة البشر، القاهرة، 2006-2007، ص 103.

2- أحمد سيد مصطفى: مرجع سابق، ص 404.

3- مصطفى عوفي: مرجع سابق، ص 124.

خلاصة:

لقد حققت المرأة الجزائرية تقدما ملحوظا، من خلال تشجيع حصولها على المناصب القيادية، ورفع التحدي ومحاولة تطوير مكانتها وتغييرها، بل ودفعها إليها دفعا واضحا، رغبة في المساهمة الفعالة من كلا الجنسين، من منطلق أن التنمية ترتبط بالاستغلال الكامل للطاقة البشرية دون تمييز أو تحيز لأن حقوق الوجود الإنساني أرقى من الاختلافات التي تبنتها ثقافة تهمش دور المرأة وتقر بدونيتها والمسعى الحالي يجب أن يكفل التحرير الكامل لطاقات المجتمع والعمل على تلبية حاجياته الأساسية وضمان حقوقه.